العولمة: تجليات ظاهرة أم إفرازات نظام؟

د. باسل البستاني*

SUMMARY

In the first place, the paper discusses the concept of "Globalization" from the view point of some Arab writers. Secondly, it deals with "International Governance" versus imposed Globalization and thirdly it discusses the concept of Global Suffering versus the concept of Rejecting Globalization. Also, the paper deal with Uncontrolled Globalization vis-a-vis different reactions and finally it discusses the response of developing countries towards Globalization.

*د. باسل البستاني مستشار تنمية دولي (E-mail: balbustany@yahoo.com)

مقدمة

العولمة هي ظاهرة العصر ولا ريب. وإنها بحكم شمولية أبعادها وعمق آثارها، باتت قضيتها تثير جدلاً واسعاً بين الباحثين (وأصحاب القرار) متضمناً المصطلح والمفهوم والتجليات والمضمون. ثم لكونها واقعاً ملموساً وليست تصوراً غيبياً، فهي حالة تتطلب التحديد على كل صعيد لما تفرزه ديناميكيتها من آثار وتبعات في العديد من الاتجاهات. وفي الظرف القائم على الصعيد الدولي، فإنه مقدّر أن يكون لتلك الآثار وقعها الأعنف على الدول النامية، ومنها الأقطار العربية. بالنسبة لهذه الدول، تشكل ظاهرة العولمة حالة غير حيادية لا في مصادر نبعها ولا في مسارات مصباتها، وبالتالي فهي ذاتها تفرض ظرف مواجهتها. ولكن في الوقت ذاته، يبدو واضحاً أن الدول النامية لا تملك القدرات للاستفادة من إيجابياتها، ولا الإمكانيات المطلوبة لاحتواء سلبياتها.

الذي يهمنا هنا هو الموقف العربي ممثلاً بباحثيه وأصحاب قراره. فالتباين الهائل الذي يطغى على مواقفهم تجاه العولمة، لو كان تعبيراً عن مجرد "ممارسات فكرية"، فسيقع ذلك ضمن سياق القبول إيماناً واحتراماً لحرية الرأي. ولكن القضية أخطر من هذا بكثير. ففياب القناعات المشتركة حولها رغم إطالة الجدل فيها، في الوقت الذي لم تترك حصيلة آثاره إلا نتاجاً عقيماً بلغ حدّ الإرباك إن لم يكن الفوضى. فإن الأهم من ذلك أنه قد طوق القدرة على التعامل مع الآثار السلبية الهائلة التي تفرزها العولمة على التنمية العربية والذي يهدد بشلّ فاعليتها، فارضاً بدوره ضبابية حالكة على القرار والمسار.

وتأتي هذه الورقة في سياق محاولة لتهيئة التوصل إلى "قناعات مشتركة" حول الأبعاد المختلفة للعولمة، والتي أضحت في غاية الحيوية للتمكين من تحديد مواجهة أكثر فاعلية لسيل طوفانها العارم.

أولاً : الجدلية الهائمة والقضية القائمة

لنبدأ بعرض "عينة مختارة" من آراء الباحثين العرب حول الموضوع، نتخذها منطلقاً لبيان الموقف من قضية العولمة:

● د.جلال أمين " ـعلى الرغم من أن استخدام لفظ "العولمة" لوصف ما يحدث في العالم هو استخدام حديث، فإن الظاهرة نفسها قديمة جداً. فإذا نحن فهمنا "العولمة" بمعنى التضاؤل السريع في المسافات الفاصلة بين المجتمعات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بانتقال السلع أو الأشخاص أو رؤوس الأموال أو المعلومات أو الأفكار أو القيم، فإن "العولمة" تبدو وكأنها تعادل في القدم نشأة الحضارة الإنسانية"[١] .

● د.عمر صقر " ـالعولمة تمثل حقبة تاريخية بدأت منذ منتصف الثمانينيات، كما لها العديد من السمات الاقتصادية... وهي ثورة تكنولوجية واجتماعية، وستؤدي إلى تحول جذري في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم أكثر من أي وقت مضى"[٢] .

● د.حازم الببلاوي " ـالعولمة أو الكوكبة، هو ذلك الإصطلاح الجديد الذي هب على العالم إثر انتهاء الحرب الباردة... وكأنما أسباب التطور الثقافي وتوسيع الأسواق قد ولدت فجأة في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات في هذا القرن ولم تكن وليدة عمل حثيث مستمر تحت سطح التغير الثقافي والمؤسسي، يزيل من أو في القليل، يخفف من حدة الحدود والحواجز الجغرافية"[٣] .

● د.سيد يسين " ـالعولمة ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال وأن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني"[٤] .

● د. فتح الله ولعلو- تمثل العولمة " تعجيلاً وترسيخاً لظاهرة التدويل من خلال تغيير نوعي لهذه الأجندة وارتفاع وتيرة الحركة الدولية ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة".[٥]

● كريم بقرادوني - " العولمة أبعادها سياسية واقتصادية وثقافية ... فهي تعني أرض بلا حدود، سوق بلا حدود، وثقافة بلا حدود". [٦]

● د. محمد الأطرش -" العولمة تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الأموال والقوى العاملة والتقنيات والثقافة ضمن رأس مالية حرية الأسواق وتالياً خضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الإنحسار الكبير في سيادة الدولة. وإن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة المتخطية القوميات" [٧] .

● د.صالح سالم زرنوقة- " العولمة كأيديولوجيا تمثل انتصاراً للحضارة الغربية، وكظاهرة تعني اجراءات وممارسات هادفة، ثم إنها في التطبيق تمثل عملية... وإن أبرز ملامحها تأتي اقتصادية ومالية ولكن ليس بالضرورة أخطرها" [٨] .

● د.إبراهيم العيسوي- "التعريفات التي تعزل العولمة عن النظام الرأسمالي العالمي تجعل مفهوم العولمة مجرداً، تبدو معه العولمة كأنها ظاهرة غير اجتماعية" [٩] .

● د. إسماعيل صبري عبد الله -"الكوكبة تمثل التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول أو انتماء لوطن محدد، أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول", ١٠ فالعولمة هي "الرأسمالية العالمية فيما بعد الإمبريالية" [١١] .

● د.صادق العظيم- " العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق للانسانية جمعاء، في ظل هيمنة دول المركز وسيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافيء" [١٢] .

● د.حسن نافعة- "بعد انتهاء حرب تحرير الكويت... وما أن استنفذ شعار " النظام العالمي الجديد" أغراضه وفقد قدرته التعبوية وجاذبيته الأيديولوجية حتى بدأ يتوارى تدريجياً ليحل محله شعار "العولمة" ...وهو مفهوم الذي يبدو أكثر حيادية في ظاهره وأكثر عموماً في الوقت نفسه، غير أن هذا الحياد الظاهر لا يستطيع أن يخفي البعد الأيديولوجي الكامن فيه. وبدلا من الحديث عن "العولمة" كظاهرة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية يتعين دراستها، تحولت في ظل هذا الخطاب الأيديولوجي إلى وصفة

سحرية للعلاج وإلى آلية للتغيير تنطوي على حتمية جديدة"[١٣] .

● د.محمد العابد الجابري- "ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً، وبالدرجة الأولى، أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم"[١٤] .

● د.علاء الدين ناطورية- رغم أنه من "الصعوبة أن يتفق المفكرون على صياغة معينة لتعريف العولمة اصطلاحاً، فأن تركيزها ينصب على البعد الاقتصادي فهي شاملة للمال والمبادلات والتسويق والاتصالات... وإنها مربوطة بالنموذج الأمريكي وتصدره للعالم أجمع حيث أن الولايات المتحدة هي التي طرحت هذه الفكرة (العولمة) وعممتها وابتدأت في الأسواق المالية والاقتصادية وهذا يعني أنها أيديولوجيا (منهج فكري جديد) و(نظام عقلي جديد)"[١٥] .

● د.طيب تزيني "_العولمة نظم إعلامية تقوم على ثنائية الدعارة والتجارة"[١٦] .

● د.كامل أبو صقر- "العولمة هي مثنى المنافسة، فرض نمط أو نموذج معين على كل الناس، أي قضاء على الخصوصية والمنافسة والمدافعة والتنوع والاختلاف الذي هو قانون الله النهائي الغير قابل للتعديل أو التغيير، وهو ما يعني أن المنافسة الكاملة تساوي الفساد"[١٧] .

● عبد الجليل الوالي- " إذن هي الظاهرة المعجزة التي أطلق عليها العولمة... ووظفت العولمة نتائج العلم في خدمة مصالحها وسهولة انتشارها ولم يكتف صناعها بالعلم والمعرفة، بل سخروا القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية من أجل السيطرة والاستغلال"[١٨] .

● د. عبد المنعم السيد علي- "العولمة مرتبطة أساساً بالنظام الرأسمالي، وبتطوره المتواصل تاريخياً بحيث تمثل أقصى مراحله، وتقود إلى هيمنته اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، ... وإن الجانب الاقتصادي للعولمة هو أساساً، وقبل أي شيء آخر جوهرها ومنبع كل صفاتها الأخرى غير الاقتصادية"[١٩] .

● د. أحمد جويلي- "أية تبعية في عالم تحكمه قوانين العولمة التي تستبدل علاقة التابع والمتبوع بعلاقات الاعتماد المتبادل"[٢٠] .

والآن، وفي خضم هذا التباين الواسع في الآراء حول ماهية العولمة، هل يمكننا أن نتوصل إلى بعض "قناعات مشتركة" مما قد يساعد على تلمس لمحات طريق هادفة؟ بهذا الصدد، يحاول د.الخولي أن يؤكد بالفعل على وجود "مواقع للإتفاق الغالب" حول ظاهرة العولمة والتي تتضمن:[٢١]

- أننا لسنا أمام أمر طارئ، ولا قطيعة ثورية مع الماضي القريب، بل إزاء عملية تاريخية.
- الإنكار والاستنكار موقفان غير مقبولان إزاء ما نواجهه.
- إن ركيزة الظاهرة هي اقتصادية في طبيعتها وإن أدواتها الفعالة هي الشركات متعدية الحدود.
- العولمة كظاهرة تاريخية ليست ايدولوجية جديدة، ولكن لها تجليات جديدة.
- وإنها عملية انتقائية، بعيداً عن الشعارات البراقة المطروحة حول الديمقراطية أو حقوق الإنسان.
- العولمة في الشمال والهيمنة في الجنوب ليستا ظاهرتين منفصلتين.
- الولايات المتحدة هي الفاعل الرئيسي في عملية إنتاج هيمنة جديدة تحت شعار العولمة.
- للتطورات التقنية الحديثة دور حيوي في الظاهرة.
- ثقافياً، العولمة سلاح خطير يكرس الثنائية وانشطار الهوية الثقافية الوطنية.

بالمقابل، فإن تعدد مواقع التباين تأتي بدورها واسعة إلى الحد الذي دفع في نهاية المطاف إلى الاستنتاج إلى "أن الأمر الأكثر لفتاً للنظر في الدراسات والمناقشات والتعقيبات ... حول موضوع ما يجب أو ما يستطيع الوطن العربي القيام به وهو يتعامل مع هذا الواقع، هو إنها لم تأت بجديد لافت للنظر حقاً"[٢٢] .

هذا وضع خطير ولا ريب. فالاستنتاجات المركزية التي يمكن استخلاصها من مراجعة للآراء الواردة بشأن العولمة تظهر حالة داعية لقلق عظيم. فتعدد وتنوع هذه الآراء، في الوقت الذي يعكس تداخلاً مربكاً إن لم يكن خلطاً بين الجوانب المتعددة من الظاهرة، فإن استمرار هذا الوضع يعني بالضرورة غياب إمكانية التوصل إلى توافق

يمكن بلورته في برامج عمل وسياسات تحتوي آثار العولمة من جهة، وتعزز مسارات التنمية العربية في إطار وجود العولمة من جهة أخرى.

يتضح من كل هذا أن الموقف من ظاهرة العولمة يتطلب الاستناد إلى جملة "معايير" تساعد على التوصل إلى قناعة أكثر تحديداً لماهية العولمة. فالهدف هنا أكثر حيوية ويتجاوز اعتباره مجرد ترف فكري واجتهادي كما يحصل، تأكيداً لكونه حقيقة ظرف بالغ التأثير على طريق المستقبل. لذلك، يمكننا الآن أن نقر على أننا نقف أمام "ظاهرة" لها ملامحها الواضحة من الخصوصية والتي تشكل في جوهرها قاعدة لتحديد القواسم المشتركة للموقف المطلوب تجاه العولمة. فتلك تأتي اليوم:

- شمولية في الأبعاد من حيث المحتوى والبعد المكاني. فمن ناحية، تضم في جوانبها أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ثم إنها أيضاً تأتي على هيئة "طوفان" طاغ يغطي "الشمال" ويزحف بعجالة نحو احتواء "الجنوب".
- تطورية المسار تعبيراً عن كونها عملية تراكم تاريخية.
- مرحلية التجليات بما تفرزه من مؤشرات تؤكد وتكشف عن خصوصية ملامحها.
- فلسفية وأيديولوجية المنطلق في تجسيدها لتوجه ليبرالي رأسمالي، شكلاً ومضموناً.
- مؤسسية البناء الذي تستند إليه كمرتكزات لبلورة وتوجيه مسارها.

هذه القواسم المشتركة للظاهرة تؤشر إلى حقيقة مركزية وهي إن ظاهرة العولمة الراهنة لا تتعدى كونها التجسيد المرحلي لتطور النظام الدولي المعاصر والذي تبرز أهم خصوصياته في نمط تأتي الهيمنة فيه لقطب أحادي، رأسمالي الفلسفة والأهداف، إمبريالي التطلع، وأمريكي الريادة. إن الدليل الدامغ والمباشر هاهنا يأتي من الحقيقة الصارخة وهي أن التطورات الواسعة والمتسارعة التي حصلت منذ نهاية عقد الثمانيات (وبخاصة على الأصعدة الاقتصادية والتقنية) لم تغير عملياً من فلسفة النظام الدولي وتوجهاته، ولا من مرتكزات وجوده الكيانية والمؤسسية. بعبارة أخرى، فإن ما حصل من تغيرات كانت في جوهرها تراكمية وإنها شكلت على الأقل في بدايتها تحولات في الدرجة وليس في النوع. ثم أنها رغم شمولية وعمق تأثيرها لم تغير القواعد الأساسية

التي يرتكز عليها النظام الدولي. وإذ يبدو هذا أكثر وضوحاً عند متابعة محتويات هذه الورقة، فإن الأمر لابد وأن يدفع إلى القناعة بأن العولمة لا تمثل إلا تعبيراً صميماً للنظام الدولي في مرحلته المعاصرة.

ثانياً الحاكمية الدولية والعولمة الفارضة

مباشرة عقب ظهور بوادر نهاية الحرب العالمية الثانية، ولدت مرحلة جديدة على الصعيد الدولي تميزت أهم ملامحها ببروز ثلاثة أنظمة تعايشت، فتبلورت، وبينها علاقات واسعة تكونت، وإن في العديد من جوانبها تباينت. والأنظمة هي: الرأسمالي والاشتراكي والنامي، والتي بمجموعها شكلت أركان النظام الدولي الذي بقي قائماً لأربعة عقود متعاقبة. وحيث سعى كل نظام (وبخاصة الرأسمالي والاشتراكي) في تلك الفترة إلى محاولة ترسيخ وجوده على الأصعدة الاقتصادية والعسكرية من خلال المنظمات الدولية التي أُنشئت، أو تلك الخاصة لكل نظام منها التي أقيمت، إلا أن الأحداث اللاحقة قد أثبتت على أن الغلبة كانت في النهاية من نصيب النظام الرأسمالي، فيما شكل انهيار الاتحاد السوفييتي منذ مطلع التسعينات إيذاناً بنهاية عصر من الثنائية والانتقال إلى آخر من الأحادية الدولية.

وترافقاً مع ذلك الحدث الضخم، تبدت جملة من المضامين الحيوية والتي تضمن أهمها:

(١) انفتاح "عالمية" النظام الرأسمالي على مصراعيها بشكل لم يضاهيه ظرف مقارن في التاريخ الدولي، حتى ولا في عصر الإمبراطورية الرومانية في أوج توسعها وسيطرتها.

(٢) حصول "تحول نوعي" في المواقع النسبية المرتبطة بالعلاقة بين البعدين الأيدلوجي والاقتصادي في إطار تفاعل الأنظمة. فخلال الفترة التي تواجدت فيها الأنظمة الثلاثة معاً، كان جوهر الصراع بين عملاقيها أيديولوجياً بامتداد اقتصادي. غير أن هذه العلاقة تحولت جذرياً حيث أضحت قاعدة المواجهة نابعة من منطلق اقتصادي بامتداد أيديولوجي.

(٣) ونتيجة لذلك، أضحت الاعتبارات المصلحية الاقتصادية تمثل العمود الفقري للعلاقات الدولية، يدعمها التقدم التقني كقوة ديناميكية، والقدرات العسكرية كقوة مادية.

(٤) ويبرز في هذا كله بشكل خاص التركيز على الجانب الاقتصادي لتجليات العولمة بحكم كون آثارها في هذا البعد أكثر تجسيداً وبالتالي إمكانية للقياس والتحقق، إضافة إلى أهميتها بحد ذاتها.

(٥) اختزال الموقع النسبي الدولي للدول النامية تحت الضغوط المتعاظمة للتهميش، والتي جعلت "النظام النامي" مجرداً حتى من المرتكزات المطلوبة لتعريفه كنظام فعلي. ولهذا تكون العلاقات الدولية منذ مطلع التسعينات قد تحولت عملياً إلى "نظام" واضح الاختلال في هيكليته: شمالي مهيمن وجنوبي مذعن.

(٦) أما على الصعيد المؤسسي الدولي، فالذي يثير الدهشة أن "ذات" المنظمات الأساسية التي أقيمت منذ بداية انطلاق النظام الدولي بثلاثية قواعده، بقيت قائمة مع تعاظم محسوس في درجة ترسيخها واتساع سطوتها، وبخاصة فيما يتعلق ببروز منظمة التجارة الدولية على ساحتها. "فثلاثية" البناء المؤسسي الاقتصادي الدولي والمتمثلة في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة، كلها تأسست في الأربعينات واستمرت حتى الوقت الحاضر. الذي تغير هو أن تحول الاتفاقية العامة إلى منظمة التجارة الدولية منذ مطلع ١٩٩٦، في الوقت الذي أنهى الفصل الأخير من تثبيت مرتكزات هذه المنظومة الدولية (والتي بقيت مؤطرة بالأمم المتحدة باعتبارها مظلتها الشمولية)، فإن هذه الولادة قد أعطت دفعة هائلة لزخم العولمة بما فرضته عضويتها من نمطية وتماثل في الالتزامات وبالتالي الانضباطية في السلوكيات.

خلاصة القول، فأن مرتكزات "الحاكمية الدولية" قد بقيت على حالها فعلياً في ظل العولمة المعاصرة، كما بدأت منذ أكثر من نصف قرن. وهذا ما يشير إليه المخطط (١) حيث تظهر فيه ثلاثة مستويات مترابطة لهذه الحاكمية: المنظومة السيادية (المتضمنة الدول إما منفردة أو مجتمعة وتضم هذه "مجموعة السبعة" الكبار والمتمثلة في كل من كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، ألمانيا وإنجلترا، مع بروز تفرد واضح للهيمنة

الأمريكية. وقد أضيف إلى هذه المجموعة مؤخراً روسيا تعميقاً لاتجاهاتها الواضحة نحو الأوربة)، المنظومة الدولية (وتضم ثلاثة مؤسسات هي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية) تحتضنها منظومة الأمم المتحدة، ثم المنظومة الخاصة (والتي تهيمن عليها الشركات متعدية الجنسية العملاقة).

مخطط (١)- الحاكمية في النظام الدولي الاقتصادي المعاصر

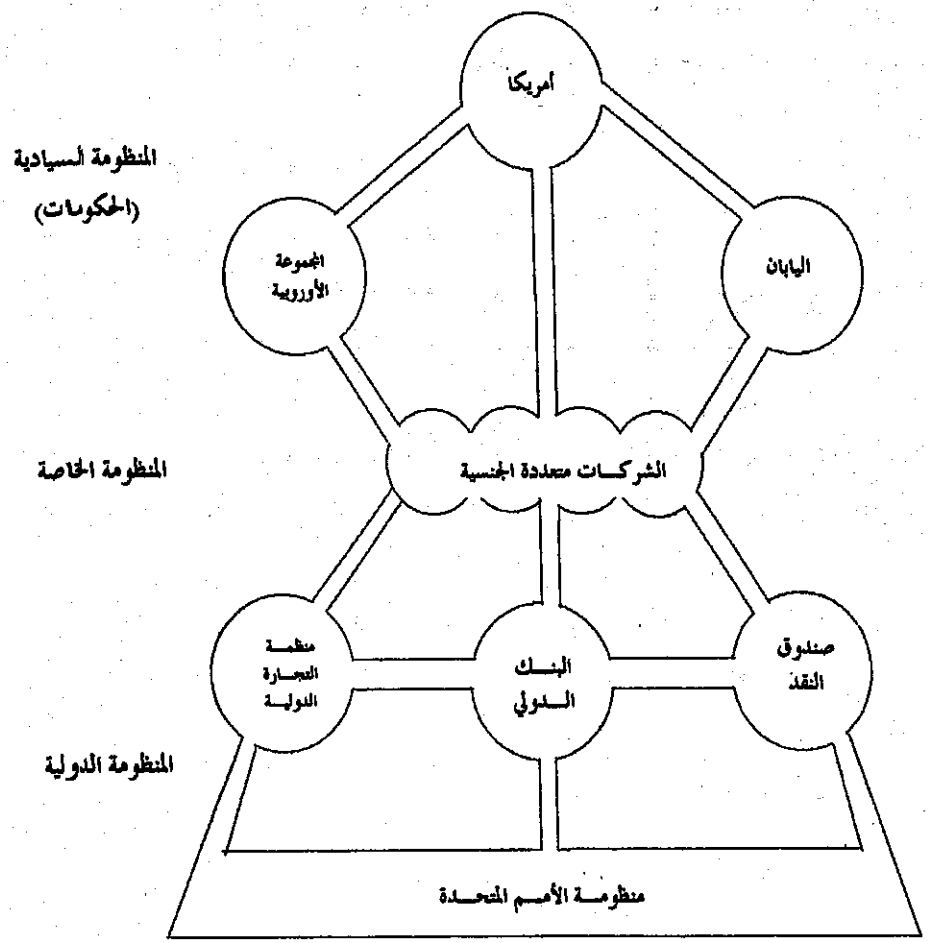

وحركة منظومات الحاكمية الدولية المعاصرة تظهر درجة متميزة من التنسيق والتناغم بينها، يربطها إطار واضح من "تقسيم العمل الوظيفي". فإذا اتخذنا "عملية صنع القرار الدولي" معياراً لتأكيد هذا التخصص المتناغم، فإنه يمكننا أن نستخلص الأولويات الآتية لكل منظومة منها:

- المنظومة السيادية: مصدر التوجيه واتخاذ القرار.
- المنظومة الدولية: الاجتهاد في إيجاد المبررات العقلانية والتحليلية والآليات الهادفة إلى "تفعيل" التوجيه نحو التنفيذ العملي والذي في أحيان كثيرة تساهم فيه هي ذاتها بشكل كثيف.
- المنظومة الخاصة: وتمثل هذه آلية التنفيذ المتكامل الذي تؤديه الشركات المتعدية الجنسية بعد تحقق سيطرتها في "تدويل" المرتكزات الإنتاجية والتقنية والتسويقية والتنظيمية والإدارية للاقتصاد العالمي.

وبديهي أن تأتي مواقف المنظمات الدولية المنطوية مباشرة تحت لواء "الحاكمية الدولية" (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية) واضحة في تأكيدها على أن العولمة تشكل حالة إيجابية ومصدر رخاء للتنمية في الدول النامية وللاقتصاد الدولي عموماً، تؤيدها في ذلك منظمات مهمة أخرى مثل "الأوسيد" (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ولكن في ذات الوقت يبدو التباين في مواقف المنظمات التابعة للأمم المتحدة واضحاً وفاقداً للوحدة المتناسقة. ويبرز هنا بصورة خاصة موقف الانكتاد (منظمة مؤتمر التجارة والتنمية) الشديد الانتقاد للعولمة في العديد من جوانبها الحيوية مثل توزيع الدخل والعلاقة بين الجنوب والشمال والتنمية الدولية والنتائج المنبثقة من ذلك على صعيد السياسات وغيرها, ٢٣ يقابل هذا حالة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) والذي يظهر مساره تبدلاً واضحاً في موقفه من العولمة، كما تعكسه تقاريره السنوية عن التنمية البشرية. ففي حين يشير تقرير ١٩٩٢ أن العولمة تشكل عبئاً هائلاً على اقتصاديات الدول النامية, ٢٤ يأتي تقرير ١٩٩٩ بزخمه الكثيف مدافعاً عن العولمة، حيث يرد فيه " أن قوة العولمة والتي تجلب

المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات تأتي عن طريق حرية التدفقات النقدية والتجارية يقابلها قوى تحرير تدفقات الأفكار والمعلومات التي تطلقها التقنية الجديدة".

ثم أن " العولمة ليست جديدة، ولكن الحقبة الحاضرة لها ملامح متميزة. فقد اختزلت المسافات، واختزل الوقت واختفت الحدود وارتبطت حياة الناس بعمق أكبر، وبكثافة أعظم، وبمدى يفوق سابق ما حصل"[٢٥].

من ناحية ثانية، يبدو أن غالبية المنظمات الدولية تتخذ موقفاً عملياً في تعاملها مع العولمة، وبخاصة في إطار تأكيدها على جوانبها الاقتصادية. فالعولمة بالنسبة للانكتاد تعني "زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأسواق رأس المال، يحفزها التقدم في النقل والاتصالات وتحرير وإلغاء القيود على تدفقات رأس المال والتجارة على المستويين المحلي والدولي"[٢٦]. كما أن العولمة المعاصرة "تمثل المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات، بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي"[٢٧]. أما صندوق النقد الدولي فالعولمة لديه تعبر عن "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود، والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال مدى انتشار التكنولوجيا"[٢٨].

أما على صعيد القضايا القائمة الناتجة عن التعامل الفعلي مع توجهات الحاكمية الدولية، فيمكن القول أنه إذا كانت العلاقات الاقتصادية مع بعض مكونات هذه الحاكمية قد "استقرت" بحكم التقادم (وبالأخص مع المنظومة السيادية وكذلك مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، فإن هذا لا يسري على الشركات متعدية الجنسية ولا على منظمة التجارة الدولية. بالنسبة لمنظمة التجارة الدولية، فإن الوقت رغم ضيقه مازال قائماً في عرض فرصته لإجراء تقييم عربي شامل لعضوية الأقطار العربية في المنظمة واتخاذ بالتالي مواقف موحدة حيالها تحافظ على مصالحها تجاه التحديات الهائلة التي تفرضها تلك العضوية. فحلول العام ٢٠٠٥، وهو الموعد النهائي لإقرار المواقف من المنظمة، يأتي خانقاً إذا لم يبذل المجهود العربي المطلوب لمواجهته،

ولكنه يبقى فسيحاً إذا ما ارتقى الفعل العربي إلى مستوى تحدّيه.

وفيما يتعلق بالشركات متعدية الجنسية، فإننا في هذا المجال لا يسعنا إلا أن نقدم بعض المؤشرات المتاحة للدلالة على ضخامة موقعها في الاقتصاد الدولي[٢٩]:

- في ١٩٩٩، كانت ملكية أكبر عشر شركات موزعة بين خمسة أمريكية وخمسة أوربية.
- بلغ عدد هذه الشركات في ٢٠٠٠ ما يزيد عن ٦٠,٠٠٠ شركة، يرتبط بها ٨٢٠,٠٠٠ شركة متعاونة.
- شركة جنرال اليكتريك الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى عالمياً بحجم موجودات يساوي ٥٤٦ بليون دولار، ومبيعات ١٤٤ بليون دولار، وعدد عمال ٤٥٣ ألفاً.
- الحجم الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر (وهذا الاستثمار يمثل أكثر الأدوات فاعلية والتي تستخدمها هذه الشركات في توسيع وتنويع فعالياتها دولياً) بلغ ما يزيد على ستة ترليونات دولار.
- بين السنوات ١٩٩١ و ٢٠٠٠، ارتفع حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٦٠ بليون إلى ١,١١٨ بليون دولار، أي حوالي سبعة أضعاف.
- ٧٥٪ من هذا الاستثمار يتم تدفقه بين دول المنظومة السيادية (تدفق داخلي)، وإن ٨٥٪ من هذا الاستثمار يتدفق من هذه الدول للبحث عن فرص استخدام في بقية دول العالم (تدفق خارجي).

هذا التجمع الهائل للقوة الاقتصادية والتقنية الذي تمتلكها هذه الشركات الهائلة لا يعكس مدى سيطرتها على الاقتصاد العالمي وحسب، بل أيضاً أنها بالفعل تمثل أدوات هيمنة لخدمة اقتصاديات ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وأغلبيتها الساحقة من دول المنظومة السيادية في الحاكمية الدولية.

ثالثاً المعاناة الشاملة والعولمة الرافضة

التطورات المتراكمة على صعيد الاقتصاد الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تشير بوضوح إلى أن محصلتها قد اختصره استحواذ صارخ للخيرات من قبل دول الشمال بحكم سيطرتها على القرار والقدرات، يقابله حصة لدول الجنوب متعاظمة من الاعباء بسبب هامشية مشاركتها في القرار ومحدودية الامكانيات. ورغم تباين آثار العولمة الايجابية والسلبية على مختلف الدول، إلا أن الأمر بالنسبة لغالبية الدول النامية كان حاسماً: ففي الوقت الذي كانت فيه الآثار السلبية مؤكدة، جاءت آثارها الايجابية مشروطة في أحسن الأحوال. فايجابيات العولمة بقيت آمالاً مفقودة، بينما سلبياتها أضحت وقائع مرصودة.

وفي نهاية المطاف يأتي الانعطاف: فظاهرة العولمة قد افرزت في عنف مسارها مستويين متقابلين: "عولمة من أعلى"، وهي العولمة الفارضة التي تسيّرها الحاكمية الدولية، و "عولمة من أدنى"، وهي العولمة الرافضة التي يأتي نبعها من الشعوب بكل أشكالها ومنظماتها ومساراتها. وإنها لمجابهة بين نقيضين: عولمة مصلحية مستغلة شمالية المنطلق، وأخرى أوسع قاعدة رحابها شعوب الأرض من شمالها إلى جنوبها، تستلهم المصداقية دافعاً و الانسانية غاية.

وبالإشارة إلى المخطط (٢) حيث تلتقي العولمتان في مواجهة تصادمية، يزداد موقع "الدولة القومية" حراجة بينهما: فالعولمة الفارضة تريد احتواءها وتدجينها بإخضاع حركتها لضوابط مبرمجة، والعولمة الرافضة تستهدف تحسين أدائها وتعزيز قدراتها لتكون أداة فاعلة في تلك المواجهة. وبين هذا وذاك، مازالت بعض مواقف تتأرجح لتزيد الوضع إمعاناً في القلق وعدم اليقين.

مخطـــط (٢)

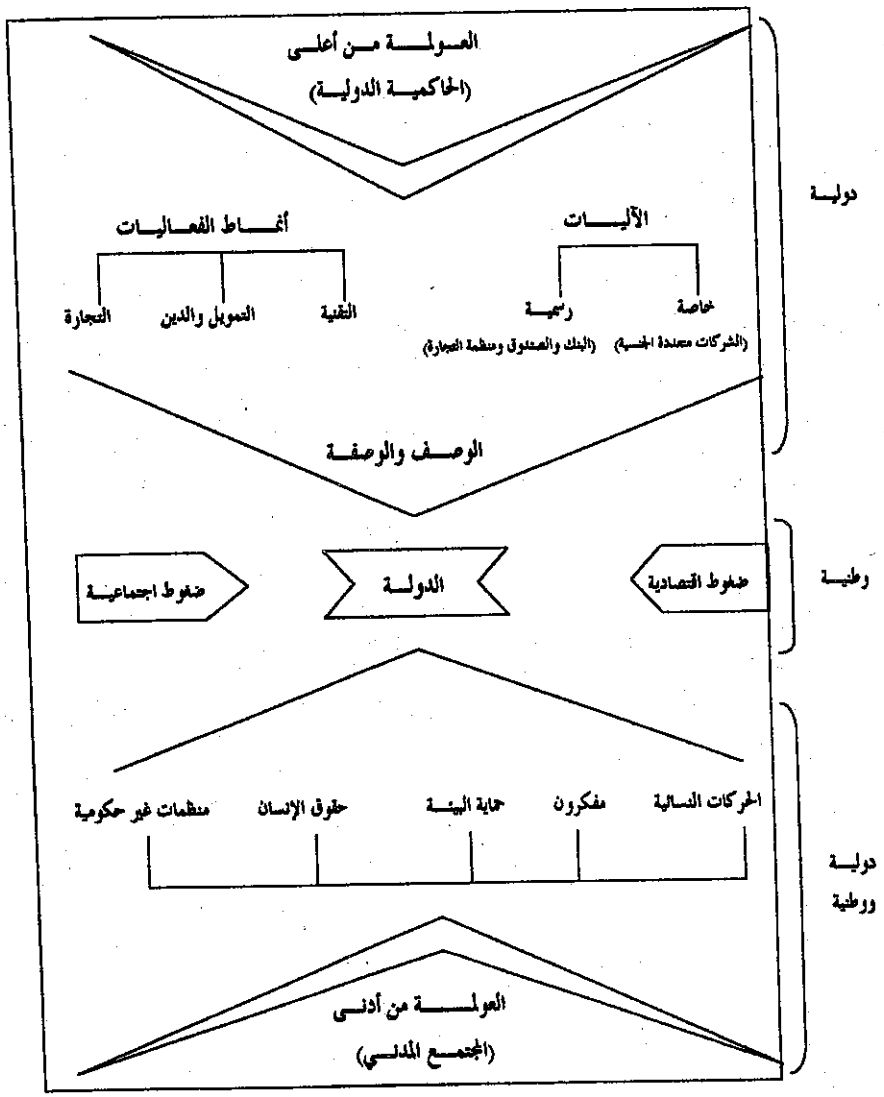
العـولـــة مـن أعلـى
(الحاكميـة الدوليـة)
دوليـة
أنمـاط الفعـاليـات
الآليـــات
التجارة
التمويل والدين
التقنية
رسميـة
خاصة
(البنك والصندوق ومنظمة التجارة)
(الشركات متعددة الجنسية)
الوصـف والوصفـة
ضغوط اجتماعيـة
الدولـة
ضغوط اقتصادية
وطنيـة
منظمات غير حكومية
حقوق الإنسان
حماية البيئـة
مفكرون
الحركات النسائية
دوليـة ووطنية
العولـــة من أدنـى
(المجتمـع المدنـي)

وتصاعد الرفض الشعبي العالمي لتوجهات الحاكمية الدولية بكل مكوناتها لم يأت عبثاً إنما جاء إدراكه تراكمياً لتفاقم المعاناة الشاملة للدول النامية والناتجة عن نمط استراتيجية التنمية الدولية التي تمارسها حاكميتها. وحيث تفيض الوثائق بتسجيل عمق وشمولية مرارة الحصاد، نكتفي هنا اختصاراً بتقديم "شهادة من أهلها" كما توردها تقارير التنمية البشرية السنوية التي تصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نعرضها على شكل مقتطفات متتابعة والتي في الوقت الذي تؤكد فيه على الملامح الأساسية لمرتكزات وتوجهات العولمة، فأنه أيضاً يتبدى من خلالها حجم المأساة الإنسانية التي تعيشها الغالبية الساحقة من دول الجنوب.

ابتداءً، يشير التقرير الأول للتنمية البشرية إلى أن وجود "بيئة دولية موائمة يشكل مطلباً حيوياً لدعم استراتيجيات التنمية البشرية في التسعينات، غير أن التوقعات في هذا الصدد لا تبدو جيدة" (١٩٩٠ ص ٥). أما الأسباب الداعية إلى هذه الرؤية المتشائمة فيعود أهمها إلى انهيار أسعار السلع الرئيسية للدول النامية، تعاظم أعباء المديونية الدولية، اتجاه المعونة الدولية إلى الانحسار والجمود، ثم محدودية المساعدات الفنية وارتفاع تكاليفها. وتؤكد الأحداث اللاحقة لما يتجاوز العقد من السنين على أن مصداقية هذا التوقع كانت عند وعدها بتفوق. ويبرز من تلك المواقع الجديرة الإشارة: بعض آثار العولمة، دور الأسواق، وحيوية التقنية، يعززها صداها على صعيد تعاظم فجوة الدخول، قلق موضع الدولة، ثم مدى فاعلية الحاكمية الدولية في تحقيق العدالة في التنمية.

(١) بعض آثار العولمة

١٩٩٦- تمثل العولمة "واحدة من أكثر التطورات دراماتيكياً في السنوات الأخيرة" ولكنها "في الوقت الذي عززت النمو في الدول القوية، فإنها تجاوزت الضعيفة" (ص٨و٩)

١٩٩٧- "وحيث تبدو إمكانيات التقدم أكثر من ذي قبل، فإن ضغوطاً للعولمة جديدة تخلق وتهدد بزيادة متعاظمة للفقر" (ص٣ و٦٥)

● العديد من قوى العولمة ... تعمل على تطوير الدول الصناعية وتحويلها على حساب الدول النامية" (ص٧٨)

● "العولمة فيها الرابحون وفيها الخاسرون" (ص٨٢)، "وإنها في معظم منافعها تتجه نحو الدول الأقوى والأكثر ديناميكية" (ص٨٧)

١٩٩٨ - "العولمة تخلق مستويات جديدة من عدم المساواة." (ص٦)

١٩٩٩- "كما أن للعولمة جوانب ايجابية وإبداعية وديناميكية، فإن لها أيضاً جوانب سلبية وتدميرية وتهميشية" (ص٢٥)

١٩٩٠ - "آليات الأسواق الحرة قد تكون حيوية لأداء كفاءة التخصيص، ولكنها لا تضمن عدالة التوزيع" (ص٣)

(٢) دور الأسواق

١٩٩١ - "التجربة التطورية السابقة تشير إلى أن الأسواق لوحدها لا يمكنها أن تضمن تنمية بشرية جيدة.." (ص٤-٥)

١٩٩٢ - "الأسواق الكونية ليست حرة وليست كفوءة . ففي الوقت الذي يزيد انفتاح الأسواق الوطنية اتساعاً، تبقى الأسواق الكونية مقيدة إلى حد كبير" (ص١)

● " الأسواق الكونية لا تعمل بحرية. وهذا، بالإضافة إلى الشراكة غير المتكافئة، تكلف الدول النامية ٥٠٠ بليون دولار سنوياً- وهو ما يعادل عشرة أضعاف ما تستلمه من المساعدات الأجنبية" (ص٥)

١٩٩٣ - "ومعظم الأسواق تخنقها حواجز ... وهي بكل كفاءتها فيما يتعلق بالتوفيق بين المشترين والبائعين، يمكن أيضاً أن تكون مرتبطة بزيادة عدم المساواة والفقر، وكذلك ببطالة واسعة النطاق" (ص٣٠)

١٩٩٩ - "الأسواق التنافسية يمكن أن تكون أفضل وسيلة لضمان الكفاءة، ولكن ليس بالضرورة لضمان العدالة" (ص٢).

(٣) حيوية التطور التقني

١٩٩٢ ـ "الأسواق الدولية في التقنيات هي أكثر الأسواق قيوداً ... وإن الجزء الأعظم من تجارة التقنيات يجري بين الدول المتقدمة" (ص٦٦).

١٩٩٨ ـ "الثورة التقنية في المعلومات والاتصالات أدت إلى زيادة حدة عدم التوازن في تدفق المعلومات" (ص٦٣).

١٩٩٩ ـ "تقنيات المعلومات والاتصالات هي الدافعة للعولمة ولكنها أيضاً تعمل على استقطاب العالم بين متداخل ومنعزل" (ص٥).

- "تقنية الاتصالات هي التي تميز عصر العولمة الراهنة عن أي مرحلة سابقة" (ص٥٧).
- "قواعد العولمة قد خلقت سباقاً للهيمنة على المعرفة" (ص٥٧).

٢٠٠١ ـ "التقنية تُخلق استجابة لضغوط السوق وليس لحاجة فقراء الناس الذين يمتلكون قوى شرائية ضئيلة" (ص٣).

(٤) تعاظم فجوة الدخول

١٩٩٠ـ "فجوات الدخول خلال العقود الثلاثة الأخيرة قد اتسعت بين الشمال والجنوب" (ص ٢).

١٩٩٢ـ "الفجوة في توزيع الدخول والفرص الاقتصادية الكونية بين الدول الغنية والفقيرة في تفاقم مستمر" (ص٤٨).

١٩٩٥ـ "ما زال عالمنا يفتقد إلى المساواة" (ص٣).

٢٠٠١ـ "أغنى ١٪ من سكان العالم يستلمون دخولاً تعادل ٥٧٪ من الأكثر فقراً" (ص١٩).

٢٠٠٢ ـ "اقتصادياً وسياسياً وتقنياً، لم ير العالم أكثر حرية وفي ذات الوقت أكثر فقداناً للعدالة" (ص١).

● "اقتصادياً وسياسياً، إحباط الدول النامية بخصوص انحراف توزيع القوة الكونية لم يكن أعظم منه في أي وقت سابق" (ص١٠١).

(٥) موقع الدولة

١٩٩٠- "إعادة تعريف دور الدولة يحظى باهتمام متزايد" (ص٦).

١٩٩١- "عدم تلقائية تحول المستويات العالمية للنمو إلى مستويات مماثلة للتنمية البشرية يقتضي فعل سياسي متين لتحقيق ترابط اقرب بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية" (ص١).

١٩٩٢ - "دور الأسواق والدولة يأتي متكاملاً" (ص١).

١٩٩٦ - "يوجد حجج قوية لتدخل الدولة لدعم التنمية البشرية" (ص٧٠).

● "سياسات الحكومة لها أهمية حيوية" (تمهيد).

١٩٩٩ - "في الوقت الذي تنخفض فيه قاعدة الموارد في الدول النامية، يزداد الطلب على الموارد العامة- وذلك مأزق ثنائي. فكل التغيرات الهيكلية التي خلقتها العولمة تدعو إلى زيادة الطلب على الموارد العامة، ولكن في مواجهة انخفاض الموارد، يزداد انسحاب الحكومات" (ص٩٣).

(٦) الحاكمية الدولية والعدالة

١٩٩٢- "عملية اتخاذ القرار الإقتصادي الدولي تأتي مشتتة بين العديد من المؤسسات والمنابر، أغلبها تهيمن عليه الدول الغنية، تاركة الدول النامية بدون تحصين" (ص٧٤). "والحاجة قائمة لأحداث تغير محسوس في المؤسسات الكونية استعداداً للقرن ٢١" (ص٧٨). (أيضاً ١٩٩٣ ص١١، وكذلك ١٩٩٤ ص٥).

١٩٩٧- "العولمة تقدم فرصاً كبيرة بشرط أن تتم إدارتها بعناية وبعدالة كونية أكثر اهتماماً" (ص٩). (أيضاً ١٩٩٩ ص١، ٦، ٧، ١٣، ٣٤).

٢٠٠١ - "السياسات الوطنية في الدول النامية ما عادت كافية لاستيعاب واحتواء آثار فشل الأسواق الكونية" (المقدمة).

٢٠٠٢- "التبادل الاعتمادي الكوني يتطلب مشاركة ومحاسبة أكبر في اتخاذ القرار الدولي" (ص٧).

- "تأكيد حيوية تشجيع المبادىء الديمقراطية في المؤسسات المالية الدولية" (ص٢١٣).
- "وكذلك في منظومة الأمم المتحدة" (ص٢٢٧).

(٧) خلاصة الحصاد

وهكذا في نهاية المطاف، تأتي محصلة مشاركة الدول النامية في الاقتصاد الدولي غاية في المرارة، كما تعكسها مرة أخرى التقارير المتتابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حول التنمية البشرية:

١٩٩٢- "الدول النامية تدخل الأسواق الكونية كشركاء غير متساويين، وتخرج منها بعوائد غير متكافئة" (ص١)

١٩٩٢ - "في الدول النامية ليست نوعية الحياة فيها في خطر، إنما الحياة ذاتها" (ص٢)

١٩٩٣ - "أننا نشهد اليوم ظاهرة جديدة تدعو إلى القلق ظاهرة حصول نمو بدون خلق فرص عمل" (ص٣)

١٩٩٤ - "حصول تطور مثير يتمثل في عولمة للرخاء جنباً إلى جنب مع عولمة مأساوية للفقر" (ص١)

١٩٩٥- "في الثمانينات جاء ثمن عملية موازنة الميزانيات على حساب عدم موازنة حياة البشر" (ص١١٧)

١٩٩٦- "إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فإن التفاوت الاقتصادي بين الدول الصناعية والنامية سينتقل من حالة عدم المساواة إلى حالة اللانسانية" (تمهيد)

١٩٩٧ - "أن معظم منافع العولمة قد حصدتها القلة المحظوظة" (ص٩)

٢٠٠٠ - "قوى العولمة حينما تعمل على تهميش العديد من الدول النامية فأنها تمنعها من الاستفادة من العولمة ذاتها" (ص٨٢)

٢٠٠٢- "مستوى عدم العدالة في العالم مثير للبشاعة" (ص١٩)

رابعاً- العولمة الجامحة والمواجهة الشمولية

عدم حيادية ظاهرة العولمة من حيث النبع وطبيعة المسار لا تترك غير المواجهة مجالاً للاختيار. ثم أن شمولية طوفانها ذاته هو الآخر يفرض الشمولية في المواجهة. وكل هذا ظرف تهيؤه العولمة ذاتها في بعد آثارها وخطورة مضامينها.

أما النبع فموقعه صميم في العولمة لأنه جوهرها ممثلاً في النظام الدولي الراهن وفيمن يمتلك زمام قراره. ويتبع ذلك نمط مساره كما يرد مجسداً في مضامين آثاره:

اولا: الحاكمية الدولية:

الحقيقة المركزية التي تمخضت عنها تطورات النظام الدولي خلال العقود الماضية هي ليست فقط أن مرتكزات بنائه قد بقيت فعلياً كما بدأت. بل أيضاً أنها زادت ترسيخاً وتجسيداً. فنبع القرار تكامل واستقرت أمريكا على هامته. وآلية التنفيذ العظمى المتمثلة بالشركات المتعدية الجنسية زادت ضخامة وسيطرة على مقدراته. ولكن كل ذلك جاء في معظمه "كمياً" وليس نوعياً. أم التغير "النوعي" الحقيقي فقد حصل في المؤسسات المتخصصة المكونة للنظام، وبخاصة على صعيده التجاري الواسع.

فالتخصص العملياتي الذي كان يميز كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ويفرق بينهما، تحول منذ منتصف السبعينات إلى حالة من التناسق التكاملي. ويشهد على ذلك موقفهما من "الثورة النفطية" في سعيهما الحثيث لخلق آليات "إعادة تدوير الفوائض النفطية للأوبك"، وما تبعه بعد ذلك في أوائل الثمانينات من دورهما المشترك في مواجهة "أزمة المديونية" في ١٩٨٢ ورفيقها "برنامج الإصلاح الاقتصادي".

غير أن كل ذلك رغم أهميته لم يرق إلى مستوى ما حصل على صعيد تحول الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) إلى منظمة التجارة الدولية (WTO) في نهاية ١٩٩٥، فهذا التحول قد أحدث "نقلة نوعية" حاسمة على صعيد التعامل الدولي لأنه، على خلاف قواعد وبرامج عمل كل من الصندوق والبنك والتي تعطي بعض هامش للحركة والاختيار للدول، جاءت قواعد منظمة التجارة الدولية "شاملة" في التغطية، "كليّة" في المحتوى، ثم "انضباطية" صارمة في التطبيق. فكل دول العالم الآن عملياً ما عاد أمامها خيار إلا الانضمام إلى المنظمة أو التهميش. إنه ظرف دولي ليس له مثيل يسبقه.

إن هذه "الثلاثية" هي الركيزة التي تعتمد عليها مجموعة الثمانية في فرض سياساتها الدولية، وهي التي تشكل على الدوام الإطار المؤسساتي "لتنظيم" تجليات العولمة الذي أضحت العنصر الجوهري فيه هي منظمة التجارة الدولية. ورغم أن تلك قناعة لا يمكنها أن تلغي النوعية الرصينة للإنتاج العلمي والتحليلي الذي يقدمه خبراء هذه المنظمات وغيرهم من الباحثين والذي أضحى دون شك عنواناً للجودة والتمييز. ولكن في ذات الوقت، لابد من التشديد على التذكير بطبيعة فلسفة وتوجهات هذه المنظمات والنابعة من السيطرة الفاعلة التي تمارسها عليها الدول الكبرى. فتلك الممارسة حولت هذه المنظمات فعلياً لخدمة مصالح أصحاب القرار فيها، ومن بعدها يأتي دور مصالح الغالبية الساحقة من الدول النامية في الرعاية شريطة أن تكون منسجمة ابتداءً مع المصالح الأساسية. إن الدليل القاطع على هذه الممارسات الموثقة ينطلق من حقيقة أن أهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية الدولية القائمة بقيت هي ذاتها ومواكبة لنشاط هذه المنظمات منذ قيامها مباشرة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. فقضايا مثل التجارة الدولية والمعونة وتدفقات رأس المال والمديونية والتجارة التقنية والفقر، كلها كانت ومازالت محور أعمال هذه المنظمات ولكن دون التوصل في أيٍّ منها إلى علاج حاسم.

ثانيا: انتقال مصادر القرار:

الزخم الجارف للتطورات تحت ستار العولمة بدوره كان نوعياً في تأثيره على مصادر القرار في حركة الدول نحو التعامل الدولي. فبدلاً من أن تكون المبادرة بيد الدول انفتاحاً على العالم، أضحت الآن فرضاً خارجياً تمليه "قواعد اللعبة" التي لا تملك

الأغلبية الساحقة منها القدرة على تغيير شروطها. لقد اكتمل الآن تحول قاعدة القرار من موقعها الوطني إلى محيطها الدولي.

ثالثا: إعادة صياغة دور الدولة:

مسار التعامل مع الدولة السيادية في إطار "استراتيجية التنمية الدولية"، تأرجح خلال العقدين الماضيين بين مدٍ وجزر. فالتطويق الذي احتواها في إطار "برامج الإصلاح الاقتصادي" والذي شلّ قدراتها على الحركة الفاعلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تحول في أواخر عقد الثمانينات إلى محاولة للإنعاش ولكن بتصور جديد شعاره "المفاهيم الجديدة للأمن يجب أن تركز على أمن الناس، لا أمن الدول فقط"، ٣٠ هذا التحول ذاته كان إيقاعه كارثياً: فبالإضافة إلى استمراره في تحجيم فاعلية دور الدولة فإنه قد ترك الفرد عارياً في مواجهة مباشرة مع الصدمات الخارجية مجرداً من الحماية التي كان يمتلكها بوجود دولته.

رابعا: دور منظومة الأمم المتحدة:

رغم أن هذه المنظومة تشكل المظلة الكبرى لكل التجمعات الدولية الهادفة إلى تنظيم واستقرار العلاقات الدولية، إلا أن دورها قد حكم إما بالتهميش كما يعكسه إقرارها، أو بالانصياع كما يبدو ذلك جلياً في التعامل مع المواقع الدولية الساخنة. فالإقرار قائم بأن "منظومة الأمم المتحدة حتى الآن لم تلعب إلا دوراً هامشياً في إدارة الاقتصاد الدولي. وعندما تأتي المسألة للقضايا الاقتصادية، فإن الدول الصناعية الكبرى كانت دوماً غير ميالّة لاستخدام منبر الأمم المتحدة لأن كل دولة عضوة فيها لها صوت متساوٍ. ولهذا فإن هذه الدول تفضل الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تمتلك فيها ميزة التصويت النسبي"٣١ (استناداً إلى ضخامة مشاركتها في حصص رأس المال فيهما). "فلقد بدأت منظومة الأمم المتحدة بوعود واسعة ولكنها لم تعطى أبداً الفرصة لكي تلعب دورها كمرتكز رابع للتنمية"٣٢ (بالمشاركة مع ثلاثية المنظمات المكونة من الصندوق والبنك ومنظمة التجارة الدولية). ولكي تزداد الهيمنة عمقاً، فلقد سُخرت هذه المنظمة إما للتهيئة "للحدث" أو لتنظيم وقائعه من بعد وقوعه، كما حصل في أفغانستان والبلقان والعراق وفي مسار ديمومته في فلسطين.

خامساً: موقع الدول النامية:

رغم كل ما يقال عن المنافع الكبيرة التي يمكن أن تحصدها الدول النامية من انسياقها في ركاب العولمة، فإن تراجع مواقعها أضحت صارخة. فتعاظم الاستقطاب الدولي الذي أضحت العولمة فيه معياره الفاصل محدثة شرخاً عميقاً في جسم الإنسانية، دفع بالدول النامية وبخطى متسارعة نحو التهميش. فهي اليوم تتعايش مع "ردة تاريخية" شاملة يحركها "المركز" المتناسق الحركة وتتحمل أعباؤها "الأطراف" المتناثرة التوجه.

إن هذه الصورة الكلية لابد وأن تدفع باتجاه الاتفاق على الحد الأدنى من "المسلمات" بهدف تجاوز المتاهات والتركيز على مواجهة التحديات. نقطة الانطلاق جدير بها أن تكون الإقرار أن العولمة هي في جوهرها ترويج لمفهوم ظاهرة يراد بها تحويل الأنظار عن طبيعة النظام الدولي القائم عموماً، والاقتصادي خصوصاً، في عدم عدالته واحتكار قراراته من قبل مرتكزاته. إن حصول القناعة المشتركة بأن العولمة إن هي إلا صورة مرحلية لهذا النظام وإنها مجرد صدى لمصدر حاكميتها، حينها تتحول المواقف إلى إدراك الحقيقة الكبرى وهي إننا أمام تحدٍ ومواجهة شاملة مع مرتكزات النظام. إن هذه القناعة من شأنها أن تعين على تحقيق إدراك أوفى للعولمة بكل تحدياتها لأن الأمر حينها سيشكل حافزاً لتكوين قاعدة متينة جديرة بالمواجهة على الأصعدة التي انفلقت من خلالها العولمة.

ومظاهر العولمة تبرز في تجلياتها. والتجليات هذه "بحد ذاتها" ينبغي أن لا تثير قلقاً، إنما الذي يقلق بالفعل ما يكمن في "نمط" هذه التجليات والعوامل التي تتحكم في طبيعتها ومساراتها. فالتقدم التقني المتسارع واتساع انفتاح حدود التبادل التجاري والتدفقات المالية ثم انفتاح الأسواق وتعاظم تداخلها وحدّة المنافسة فيها، كلها إن كانت سماتاً للعولمة فهي أيضاً مؤشرات للتطور الاقتصادي والتقني. هذه هي الصورة الظاهرة ولكن الممارسة الفعلية تكشف على أنها لا تعبر بحيادية عن ماهية هذه التجليات المطلوبة. فالأسواق محتكرة والتطور التقني يشكو من هيمنة صارمة في المنابع التي تستغل قدرات الخلق المعرفي في تسويق تجهيزاته ومنتجاته، ثم التجارة

الدولية مازالت تئن من قيودها والتدفقات المالية (من استثمار أجنبي مباشر ومعونة دولية) تفضحها مقاصدها. وكل هذه الحلقات المتداخلة تأتي مؤطرة في التوجيه والحصاد من قبل أسياد الحاكمية الدولية.

خاتمة

ركيزة "القناعة المشتركة" المطلوبة تنطلق من الإقرار بأن الإبقاء في التعامل مع العولمة في أنها ظاهرة حيادية ذات كينونة ذاتية يشكل مانعاً حقيقياً أمام تحديد ماهيتها وبالتالي إمكانية التوصل إلى السبل الفاعلة لمواجهتها. فالعولمة في واقع أمرها مفهوم مضلل في اتجاهه، هلامي في بنائه، يحتوي كل شيء ولكنه لا يحدد شيئاً. ولقد حان الوقت لتجاوز التعامل مع الصدى وإعادة التركيز على مصدره المتمثل بالنظام الدولي الراهن ومرتكزات حاكميته. حينها فقط يمكن أن نتلمس يقيناً الوسائل الكفيلة بحفظ الحقوق المسلوبة والكرامة.

عربياً، إن كان هناك ثمة دليل على المخاطر التي تواجه الوطن العربي والتي تفرزها العولمة المعاصرة من منظور القناعة القائمة عن حقيقة ماهيتها، فإن حالة العراق تأتي صارخة لبيان أبعادها المدمرة. فالهجمة الشاملة "للتحالف" بقيادة أمريكا على العراق قد قدمت "النموذج" المتكامل على أبعاد التحكم العولمي في أبشع صوره ومآربه كما تعكسه ممارساته الراهنة على الأصعدة كافة. ثم أن كل هذا يحصل رغم إدانة العدوان لعدم شرعيته واخلاقيته وعلى نطاق واسع، رسمياً وشعبياً، بما فيه من قبل منظمة الأمم المتحدة ذاتها. وحيث تؤكد القرائن أن الدور قادم للمعاملة المماثلة لبقية الأقطار العربية (والإسلامية). حينها لابد وأن تتكشف كبرى الحقائق الدافعة بحتمية المواجهة المحكومة بالشمولية من حيث غطائها، ومستمرة في مداها، وجذرية في وسائلها ومحتواها حتى تبلغ مداها.

الهوامش

١- العولمة والتنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٧ .

٢- العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠١، المقدمة.

٣- العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٣٨٧ .

٤- المصدر السابق، ص٢٥و ٢٧ على التوالي. انظر أيضاً، المستقبل العربي، شباط/ فبراير ١٩٩٨، ص٩و ١١ .

٥- "تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية"، ندوة اتجاهات عولمة الاقتصاد وأثرها على المؤسسات والشركات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٩ .

٦- العرب والعولمة، مصدر سابق، ص ٥٧ .

٧- "العرب والعولمة: ما العمل؟"، العرب والعولمة، مصدر سابق، ص ٤١٢ .

٨- العولمة والوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، المقدمة.

٩- العرب والعولمة، مصدر سابق، ص ٤٩ .

١٠- "الكوكبة"، المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١ .

١١- كما وردت في تعقيب د.إبراهيم العيسوي، العرب والعولمة، مصدر سابق، ص ٥٠ .

١٢- "ما هي العولمة؟"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٦ .

١٣- "تحولات السياسة العالمية واتجاهات تطويرها المستقبلية"، التحولات العالمية ومستقبل الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ٢٠٠٠، ص ٤٠ .

١٤- كما ورد في بحث د.عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، المستقبل العربي، ٢٠٠٢/١، ص ٧٥ .

١٥- العولمة وأثرها في العالم الثالث: التحدي والاستجابة، دار زهران، الأردن، ٢٠٠١، ص ٩ .

١٦- دار الخليج، الخليج الثقافي، الشارقة، ١٩٩٨ .

١٧- العولمة: رؤية إسلامية، دار الوسام، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٥٢ .

١٨- "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، المستقبل العربي، ١/ ٢٠٠٢ ص ٥٨ .

١٩- "العرب في مواجهة العولمة بين التبعية والاحتواء"، المستقبل العربي، ٢٠٠٣/٤، ص ٤١ .

٢٠- حوار صحفي مع الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية حول "منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية: المكاسب والأضرار". (الخليج، ٢٠٠٣/٥/٢٦).

٢١- العرب والعولمة، مصدر سابق/ ص ٧ و ١٣ .

٢٢- العرب والعولمة، مصدر سابق، ص ٩ .

٢٣- د. ذكاء الخادي، "العولمة من منظور شامل"، ندوة القطاع الخاص الخليجي في ظل العولمة"، اتحاد غرف التجارة والصناعة، أبوظبي ٢٠-٢١/٤/١٩٩٩، ص، ٢٨ أيضاً

UNCTAD, Trade and Development Report 1997, p. 70.

24- P.5 UNDP, Human Development Report, 1992,

25- UNDP, Human Development Repot, 1999, P. 7&10

26- UNCTAD, Globalization and Liberalization Effects of International Economic Relations on Poverty, New York, 1996, P.1

27- UNCTAD, World Investment Report, 1991, P.1

28- International Monetary Fund, Prospects of World Economy, 1997, P.55

29- World Bank, Global Development Finance, 2001.
UNCTAD, World Investment Report, 2001.

30- UNDP, Human Development Report, 1994, p. 3.

31- UNDP, Human Development Report, 1992 , P.76

32- UNDP, Human Development Report, 1994, P. 82